

صادرة عن: إدارة الامتثال في MIS  
تنطبق على: جميع موظفي MIS وموظفي Moody's  
Shared Services ذوي الصلة الذين يدعمون عملية  
تصنيف MIS  
النطاق: جميع أنحاء العالم  
تاريخ السريان: 20 أغسطس 2018

## السياسة

### 1. تطبيق السياسة

تنطبق هذه السياسة على جميع التصنيفات الائتمانية السيادية والتصنيفات الائتمانية شبه السيادية التي تندرج ضمن تعريف التصنيف الائتماني السيادي بالاتحاد الأوروبي، بما في ذلك، إذا كان ذلك قابلاً للتطبيق، أي نظرة مستقبلية أو مراجعة التصنيف<sup>1</sup>، باستثناء ما ذكر. تنطبق جميع السياسات الأخرى المتعلقة بعملية التصنيف الائتماني على التصنيفات الائتمانية السيادية والتصنيفات الائتمانية شبه السيادية التي تندرج ضمن تعريف التصنيف الائتماني السيادي بالاتحاد الأوروبي إلى الحد الذي لا تتعارض فيه تلك السياسات مع هذه السياسة. إلى الحد الذي تتعارض فيه سياسة أخرى مع الأحكام الواردة في هذه السياسة، يتم الاحتكام لهذه السياسة. لا تنطبق هذه السياسة على التصنيفات الائتمانية الصادرة عن الجهات البلدية والمرتبطة بالبلدية ضمن التصنيفات الائتمانية للولايات المتحدة أو شبه السيادية التي لا تندرج ضمن تعريف التصنيف الائتماني السيادي بالاتحاد الأوروبي<sup>2</sup>.

### 2. مراجعة التصنيفات

يجب مراجعة جميع التصنيفات الائتمانية السيادية للدول الفردية، والجهات التي تتخطى الحدود الوطنية والجهات شبه السيادية التي تظهر في تقييم الإصدار السيادي، على الأقل كل ستة (6) أشهر. وتخضع جميع التصنيفات الائتمانية الأخرى للمراجعة بشكل سنوي على الأقل. وبخلاف هذا المطلب بشأن تكرار بعض مراجعات التصنيف الائتماني، تنطبق جميع بنود سياسة مراجعة التصنيفات الائتمانية ومراجعة إدارة المحفظة على مراجعات التصنيف الائتماني خلال فترة ستة أشهر.

### 3. الإشعار المسبق المطلوب للتصنيفات والمراجعات/النظرات المستقبلية بالاتحاد الأوروبي

يجب أن ترسل MIS تقييم الإصدار السيادي الخاص بالعام المقبل إلى هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية (ESMA) ونشره على موقع [www.moody.com](http://www.moody.com) بنهاية كل عام، ويوضح هذا التقييم تواريخ نشر التصنيفات الائتمانية السيادية المطلوبة وغير المطلوبة بالاتحاد الأوروبي. وعند إجراء أي تحديث على تقييم الإصدار السيادي خلال العام، يجب إرساله إلى هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية ونشره على موقع

<sup>1</sup> يجب أن تحتوي جميع الإشارات إلى التصنيف الائتماني السيادي في هذه الوثيقة على التصنيف الائتماني وإلى الحد الذي ينطبق عليه، أي نظرة مستقبلية للتصنيف أو مراجعة التصنيف

<sup>2</sup> إن تعريف الاتحاد الأوروبي للتصنيفات الائتمانية "السيادية" أكثر شمولاً من استخدام شركة Moody's التقليدي للمصطلح ويمكن أن يشمل الجهات التي كانت تعتبر شبه سيادية في المعتاد داخل Moody's، بما في ذلك بعض الجهات القانونية ذات الأغراض الخاصة. لأغراض هذه الوثيقة، سيتبع مصطلح "سيادي" التعريف الأكثر شمولاً للاتحاد الأوروبي.

[www.moodys.com](http://www.moodys.com). يجب أن تكون تواريخ النشر لهذه للتصنيفات المطلوبة وغير المطلوبة يوم الجمعة.

يُسمح بالانحراف عن تقويم الإصدار السيادي، في المواقف التي يؤدي فيها الاحتفاظ بالتصنيف الائتماني عند المستوى الحالي إلى تكوين انطباع خاطئ أو مضلل بشأن الرأي الحالي لمؤسسة MIS حول الجدارة الائتمانية للدين أو الكيان ذي الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن إصدار التصنيفات المتوقعة/اللاحقة خلال الأيام غير التقويمية عندما تساعد هذه الانحرافات عن تقويم الإصدار السيادي في ضمان العمل المنظم لأسواق الدين.

#### 4. إعلانات التصنيف الائتماني للدول الفردية الأعضاء بالاتحاد الأوروبي

إذا كان المحلل الرئيسي موجوداً في الاتحاد الأوروبي عند إعلان إجراء التصنيف الائتماني للدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، فلن تجمع MIS في تحليلها بين أكثر من دولة من الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي في إعلان التصنيف الائتماني نفسه. ومع ذلك، يُسمح لمؤسسة MIS بإصدار بيان صحفي شامل يشير إلى نشر إعلانات التصنيف الائتماني لدولتين أو أكثر من الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي.

#### 5. منع مذكرات/توصيات السياسات بالاتحاد الأوروبي

بالإضافة إلى بنود السياسة التي تمنع التوصيات المرتبطة بالتصنيفات الائتمانية، هناك أيضاً متطلبات إضافية بشأن تحليل سياسات سيادية خاصة تنطبق على التصنيفات الائتمانية السيادية بالاتحاد الأوروبي. على الرغم من أن تحليل السياسة يمكن أن يمثل عنصراً ضمنياً في تحديد التصنيف الائتماني، إلا أنه يجب على تضمين العناصر التالية في إعلان التصنيف الائتماني: (1) توصيات السياسات، أو (2) مذكرات السياسات، أو (3) إرشادات السياسات التي يجب أن يتبناها الكيان الحاصل على تصنيف. يجب على MIS أيضاً تطبيق هذا المنع على مواد البحث الائتماني المتعلقة بالتصنيفات الائتمانية السيادية بالاتحاد الأوروبي. يجب على المحللين الرجوع إلى دليل الإرشادات للحصول على مزيد من التفاصيل حول الصياغة المتعلقة بأمر السياسة السيادية في إعلان التصنيف الائتماني.

#### 6. قيود الاتحاد الأوروبي المتعلقة بنقل إجراءات التصنيف أو إجراءات التصنيف المحتملة

توجد جميع إجراءات التصنيف الائتماني لهؤلاء المُصدرين وأدواتهم المالية في تقويم الإصدار السيادي، باستثناء التصنيفات المتوقعة/اللاحقة، المقرر نشرها بعد انتهاء ساعات العمل في الأسواق المنظمة بالاتحاد الأوروبي وقيل ساعة على الأقل من بدء العمل. لاستيفاء هذا المطلب، تصدر MIS جميع إجراءات التصنيف الائتماني الخاصة بالتصنيف الائتماني السيادي بالاتحاد الأوروبي بعد إغلاق الأسواق الساعة 21:30 (9:30 مساءً) بتوقيت لندن أو قبل فتح الأسواق الساعة 06:00 (6:00 صباحاً) بتوقيت لندن. بموجب السياسات والإجراءات الحالية، عند إعلان التغييرات أو النية لمراجعة التغييرات على التصنيفات الائتمانية السيادية بالاتحاد الأوروبي، يجب الإبلاغ عنها من خلال إعلان التصنيف الائتماني.

#### 7. المعلومات السرية والبحث الائتماني

يمكن أن تواصل MIS نشر الأبحاث الائتمانية حول الجهات السيادية وديونها. وعلى الرغم من ذلك، يجب عدم استخدام البحث الائتماني لإعلان أي تغييرات أو النية في مراجعة التغييرات على التصنيف الائتماني السيادي بالاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، عند تقديم معلومات سرية خاصة بالمصدر حول جهة سيادية إلى MIS، يجب التعامل مع هذه المعلومات بما يتوافق مع سياسات وإجراءات MIS الحالية بشأن التعامل مع المعلومات السرية الخاصة بالمصدر. يسعى الموظفون الذين يقومون بالبحث الائتماني، بما يتوافق مع السياسات والإجراءات الحالية، إلى: (1) الحفاظ على سرية المعلومات التي يقدمها المصدر أو الوكيل، (2) الابتعاد عن الإفصاح علناً عن المعلومات السرية المذكورة، ما لم يمنح المصدر إذنًا بالإفصاح عن المعلومات، و(3) الابتعاد عن الإفصاح بشكل انتقائي عن معلومات المصدر السرية والمعلومات غير العلنية حول إجراء التصنيف الائتماني السيادي المستقبلي. راجع مدونة قواعد السلوك المهني لمؤسسة MIS، وسياسة المعلومات الجوهرية غير العامة والإرشادات المتعلقة بالمعلومات السرية أو المواقف الافتراضية لمزيد من المعلومات.

#### 8. المعلومات المطلوبة المرتبطة بالتصنيف السيادي

عند نشر إعلان التصنيف الائتماني بشأن تصنيف ائتماني سيادي، تشرح MIS، بشكل واضح وسهل الاستيعاب، الافتراضات، والعوامل المتغيرة، وعدم اليقين من القيود وأي عناصر أخرى قد تمت مراعاتها عند تحديد التصنيف أو المراجعة و/أو النظرة المستقبلية. وبشكل عام، تعتبر إعلانات التصنيف الائتماني هي طريقة نقل هذه المعلومات المطلوبة. وبالنسبة للتصنيفات اللاحقة/المتوقعة، يعتبر إعلان التصنيف الائتماني الأصلي للتصنيف الائتماني الضمني طريقة نقل هذه المعلومات المطلوبة. وبالإضافة إلى ذلك، عندما يتضمن تحديد التصنيف إما (1) تغيير من التصنيف الحالي، حالة المراجعة و/أو النظرة المستقبلية، أو (2) إقرار التصنيف، أو (3) تأكيد التصنيف، أو (4) تحديد تصنيف مبدئي، يجب أن تتضمن المعلومات المرفقة المنقولة علنياً تقييماً تفصيلياً للعوامل الكمية والكيفية التي تم وضعها في الاعتبار عند تحديد تغيير التصنيف، فضلاً عن التأثير النسبي لهذه العوامل. وفي هذا النشر العلني نفسه، يجب أن توفر MIS ملخص مذكرات اجتماعات لجنة التصنيف وأي معلومات إحصائية اقتصادية موحدة مطلوبة تنطبق على هذا التصنيف الائتماني السيادي.

## تعريف المصطلحات

## الوكيل

أي طرف يعمل نيابةً عن الكيان الحاصل على تصنيف أو يعمل نيابةً عن وكيل الكيان الحاصل على تصنيف.

## التصنيفات المتوقعة/اللاحقة

هي التصنيفات الائتمانية المشتقة فقط من تصنيف ائتماني موجود لبرنامج، أو مجموعة، أو فئة/درجة الدين أو الكيان الرئيسي الحاصل على تصنيف. ويشمل ذلك:

- « تحديد التصنيف الائتماني لإصدار جديد، خفض أو شبه خفض الدين في أو ضمن برنامج حالي حاصل على تصنيف، دون التأثير على التصنيف الائتماني للبرنامج (بما في ذلك، السندات المغطاة، أو الإصدارات المتكررة من "تسجيل الأوراق المالية" أو التصنيفات الائتمانية الصادرة عن الأوراق المالية متوسطة الأجل وصفوف الأوراق المالية متوسطة الأجل لليورو)؛
- « التصنيفات الائتمانية المستندة إلى مرور التصنيف الائتماني للكيان الأساسي الحاصل على تصنيف، بما في ذلك التصنيفات المرتبطة بمفهوم أحادية المخاطر أو الضمان؛
- « تحديد التصنيفات الائتمانية للأوراق المالية ذات الأقدمية ذاتها والبنود العامة مثل الدين المصنف السابق عند اكتمال إصدار التصنيفات الائتمانية الحالية للدين (بما في ذلك التصنيفات الائتمانية الصادرة عن الوكالة الاتحادية والتي تنشرها صفوف الوكالات الاتحادية أو أي صفوف عامة متخصصة أخرى). ويشمل ذلك أيضًا التصنيفات الائتمانية المحددة للديون الجديدة أو تسهيلات الائتمان المعدلة والممتدة التي تحل محل الديون المهيكلة بشكل مشابه أو تسهيلات الائتمان في مستوى التصنيف نفسه؛
- « تحديد التصنيف الائتماني النهائي ليحل محل التصنيف المؤقت (مثل تصنيف (P)) على نفس مستوى التصنيف، أو التصنيف النهائي المحدد لورقة مالية صادرة عن برنامج يحمل تصنيفًا مؤقتًا، في كل حالة لا يخضع هيكل المعاملة والبنود للتغيير قبل تحديد التصنيف الائتماني النهائي وبشكل قد يؤثر على التصنيف الائتماني المعني.

## إجراءات التصنيف الائتماني

إجراءات التصنيف الائتماني هي أي بند من البنود التالية:

- « تخصيص تصنيف ائتماني إلى كيان مُصنّف أو الإلزام به، بما في ذلك التصنيفات الائتمانية المتوقعة/اللاحقة.
- « تغيير في التصنيف الائتماني (أي رفع التصنيف أو خفض التصنيف)
- « إجراء عملية استعراض لأحد التصنيفات الائتمانية، أو تغيير اتجاه إحدى عمليات الاستعراض الحالية أو إخراج أحد التصنيفات الائتمانية من عملية استعراض (أي، تأكيد التصنيف الائتماني)
- « التحديد أو التغيير في النظرة المستقبلية المرتبطة بأحد الكيانات الحاصلة على التصنيف أو واحد أو أكثر من التصنيفات الائتمانية
- « إقرار أحد التصنيفات الائتمانية
- « سحب أحد التصنيفات الائتمانية.

## إعلان التصنيف الائتماني

إعلان التصنيف الائتماني عبارة عن رسالة مكتوبة ربما يتم استخدامها للإعلان عن إصدار إجراء تصنيف ائتماني يرتبط بالتصنيفات الائتمانية العامة، أو تصنيفات القروض الخاضعة للمراقبة غير المنشورة أو تصنيفات الاكتتاب الخاصة الخاضعة للمراقبة غير المنشورة. قد تقوم MIS كذلك بنشر إجراء تصنيف ائتماني يرتبط بالتصنيفات الائتمانية العامة على الموقع الإلكتروني [www.moody.com](http://www.moody.com) بحيث لا يكون مصحوبًا بإعلان التصنيف الائتماني.

## العاملين في التصنيف الائتماني

العاملين في التصنيف الائتماني هم محللي MIS، ومديري المحللين في MIS، وأي موظف آخر في MIS يقوم بدور تحليلي في التصنيف الائتماني ويشترك في وضع أو الموافقة على الإجراءات أو المنهجيات المستخدمة في تقديم خدمات التصنيف الائتماني، أو الخدمات المعاونة أو الخدمات الأخرى المسموح بها. يستنتج تعريف العاملين في التصنيف الائتماني أي موظف في MIS معين في فريق التصنيف الذي: (1) لا يشارك في عملية التصنيف أو (2) يدعم عملية التصنيف من خلال المهام الإدارية فقط، مثل إدخال المعلومات في النظم الداخلية.

## استمارة الإعلان

استمارة الإعلان عبارة عن استمارة تحتوي على إعلانات تنظيمية ويتم نشرها على الموقع الإلكتروني [www.moody.com](http://www.moody.com) بالنسبة للتصنيفات الائتمانية العامة وفي مجلد التصنيف بالمنصة الإلكترونية الخاصة بتصنيفات القروض الخاضعة للمراقبة غير المنشورة وتصنيفات الاكتتاب الخاصة الخاضعة للمراقبة غير المنشورة في وقت نشر أحد إجراءات التصنيف الائتماني.

## المنصة الإلكترونية

المنصة الإلكترونية هي منصة إلكترونية خاصة على الويب صممتها MIS لنشر مراسلات معينة للمستثمرين المعيّنين بتوفير منتجات وخدمات خاصة و/أو غير منشورة، مثل تصنيفات القروض الخاضعة للمراقبة غير المنشورة وتصنيفات الاكتتاب الخاصة الخاضعة للمراقبة غير المنشورة.

## ESMA

هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية.

## الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي

أي دولة تكون (1) عضوة في الاتحاد الأوروبي، أو (2) دولة متقدمة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أو (3) دولة مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، أو (4) دولة معترف بعضويتها في الاتحاد الأوروبي لكنها لم تبدأ عملية التقديم لطلب العضوية.

## التصنيف الائتماني السيادي بالاتحاد الأوروبي

التصنيف الائتماني السيادي بالاتحاد الأوروبي هو:

« عندما يكون رئيس المحللين موجودًا داخل الاتحاد الأوروبي أو أحد فروع جهة تابعة لمؤسسة Moody's في الاتحاد الأوروبي؛

و

« التصنيف خاص بسلطة حكومية أو إقليمية أو محلية بالدولة، أي الحكومة الإقليمية أو المحلية، أو

« التصنيفات خاصة بدين أو التزام مالي، أو سند دين أو أداة مالية أخرى للدولة أو سلطة إقليمية أو محلية بالدولة، أي الحكومة الإقليمية أو المحلية؛ أو جهة قانونية ذات أغراض خاصة (SPV) للسلطات الحكومية أو الإقليمية أو المحلية بالدولة، أو

« التصنيف خاص بمؤسسة مالية دولية تعمل في دولتين أو أكثر بغرض إدارة التمويل وتقديم المساعدة المالية لمصلحة الأعضاء الذين يواجهون أو تهددهم مشكلات مالية شديدة.

لأغراض هذا التعريف، تشمل الجهة القانونية ذات الأغراض الخاصة (SPV) هذه الجهات فقط التي تأسست مباشرة من قبل الحكومات ولا تتولى أي نشاط حقيقي خارج قناة التمويل. وهكذا لا يشمل ذلك أي مؤسسات مالية تم تأسيسها لامتلاك أو بيع الأصول المتعثرة للبنوك (التي يشار إليها بمصطلح "البنوك المتعثرة")، نظرًا لأن هذه الجهات لديها عمليات مالية جوهرية تتطلب أن تقوم الإدارة باتخاذ القرارات. وبالإضافة إلى ذلك، لا تشمل الجهة القانونية ذات الأغراض الخاصة السيادية أي كيان تم تأسيسه كجزء من مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث إن هذه الجهات لم تؤسسها الحكومات وبالتالي لا تعتبر جهة قانونية ذات أغراض خاصة للسلطات الحكومية أو الإقليمية أو المحلية.

تقع القرارات المتعلقة بما إذا كان يجب تضمين الكيان باعتباره جهة قانونية ذات أغراض خاصة أم لا في يد لجنة مُشكلة من مؤسسة Moody's من مجموعات التصنيف السيادية وشبه السيادية.

## المعلومات السرية الخاصة بالمُصدر

المعلومات السرية الخاصة بالمُصدر هي أي معلومات يتم الحصول عليها من قبل MIS من أحد المُصدرين، أو تابعيه أو وكلائه فيما يتعلق بعملية التصنيف أو فيما يتعلق بتقديم الخدمات المعاونة أو غيرها من الخدمات المسموح بها والتي تلقت MIS من أجلها إخطارًا كتابيًا يشير على وجه الخصوص إلى الملكية والطبيعة السرية للمعلومات. ولا يتضمن مصطلح "المعلومات السرية الخاصة بالمُصدر".

أ. المعلومات المعروفة بشكل علني؛

ب. المعلومات المتوفرة لمؤسسة MIS بشكل غير سري قبل إفصاح المُصدر أو وكلائه عنها؛

ج. المعلومات التي تصبح متاحة لدى MIS بشكل غير سري من طرف ثالث بحيث لا يكون معلومًا لدى MIS بصورة مناسبة ارتباطه باتفاقية سرية مع المُصدر أو بحظر إتاحة تلك المعلومات

د. المعلومات التي يتم إعدادها بصورة مستقلة من قبل MIS؛

هـ. المعلومات التي تم تجميعها أو نقلها بطريقة لم يعد ارتباطها بأي مُصدر فردي معلومًا

و. المعلومات المعتمد إفاؤها للجمهور كتابة من قبل المُصدر، أو تابعيه أو وكلائه.

## محلل التصنيف الرئيسي، أو المحلل الرئيسي

محلل التصنيف الرئيسي أو المحلل الرئيسي هو موظف MIS المُعيّن حاليًا ليتولى المسؤولية الرئيسية عن تعيين أو مراقبة تصنيف معين، والنظرة المستقبلية للتصنيف أو مراجعة التصنيف، إذا كان ذلك قابلاً للتطبيق.

## موظف MIS

مصطلح موظف MIS يعني أي موظف بدوام كلي أو جزئي بمؤسسة MIS.

## Moody's Investors Service, Inc. (MIS)

يشير اختصار MIS إلى Moody's Investors Service, Inc. والشركات التابعة لها التي تصدر التصنيفات ضمن اسم العلامة التجارية "Moody's Investors Service".

## النظرة المستقبلية

النظرة المستقبلية هي الرأي الخاص بالاتجاه المحتمل لتصنيف المُصدر خلال فترة متوسطة. لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى وثيقة رموز وتعريفات التصنيفات.

## الكيان (الكيانات) الحاصل على تصنيف

الكيان الحاصل على تصنيف (أو الكيانات) تعني أي كيان حاصل على تصنيف من قبل MIS أو أي كيان يقوم بإصدار أوراق مالية يتم تصنيفها من قبل MIS أو أي كيان يسعى للحصول على تصنيف ائتماني من MIS.

## مجموعة التصنيف

تشير مجموعة التصنيف إلى أحد فرق التصنيف التحليلي العالمي التابعة لـ MIS ضمن التصنيفات والبحوث، على سبيل المثال، المؤسسات المالية العالمية (FIG).

## المراجعة

المراجعة هي إشارة إلى أن التصنيف يؤخذ بعين الاعتبار من أجل التغيير على المدى القريب. لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى وثيقة رموز وتعريفات التصنيفات.

## التصنيف الائتماني السيادي

بشكل عام، هو تصنيف ائتماني على أعلى مستوى من التنظيم السياسي في بلد ما أو التنظيم العابر للحدود، باستثناء ما يحدده الاتحاد الأوروبي (التصنيف الائتماني السيادي بالاتحاد الأوروبي)، وهو ما يحمل تعريفاً رسمياً شاملاً لمصطلح السيادة.

## تقويم الإصدار السيادي

وثيقة التقويم المنشورة التي، عادةً، ما تعلن عن ثلاثة تواريخ للإصدار المحتمل لكل من إجراءات التصنيف الائتماني المطلوب وغير المطلوب، بموجب لائحة الاتحاد الأوروبي رقم 462 لعام 2013 ("CRA3"). يحتوي على التصنيفات الائتمانية السيادية بالاتحاد الأوروبي [بعض المُصدرين السياديين وشبه السياديين الذين يغطيهم رئيس المحللين الموجود بالاتحاد الأوروبي، حسب متطلبات CRA3]، و، من أجل توفير مزيد من الشفافية بالسوق، يحتوي أيضًا التقويم على المُصدرين الوطنيين بالاتحاد الأوروبي الذين يغطيهم رئيس المحللين الموجود خارج الاتحاد الأوروبي. يمكن تحديث هذا التقويم حسب الضرورة خلال العام. لا يحتوي هذا التقويم على تواريخ إصدار Moody's لما تصفه Moody's بالتصنيفات الائتمانية المتوقعة/اللاحقة الصادرة حديثاً.

## الدولة

الدولة هي عادةً، دولة أو إقليم يعتبر مجتمعاً سياسياً منظمًا تحكمه حكومة واحدة.

## التصنيف الائتماني شبه السيادي

بشكل عام، هو تصنيف ائتماني لجهة سياسية شبه وطنية، بما في ذلك الأقسام الفرعية السياسية الإقليمية أو السلطات الإقليمية الناشئة عن جهتين سياسيتين شبه وطنيتين أو أكثر.

## التصنيفات الائتمانية غير المطلوبة

إن التصنيفات الائتمانية غير المطلوبة هي التصنيفات الائتمانية التي لم يتم البدء بها بناء على طلب الكيان المصنّف أو وكلائه، أو الإبقاء عليها بناء على طلب الكيان المصنّف أو وكلائه.

هذه الوثيقة ترجمة لوثيقة أصلية باللغة الإنجليزية، وهي خدمة للأطراف المعنية. وإذا كان أي نص في هذه الترجمة غير متسق مع نص الوثيقة الأصلية باللغة الإنجليزية فإنه يعتد بنص الوثيقة الأصلية باللغة الإنجليزية.



حقوق الطبع والنشر لعام 2018 محفوظة لمؤسسة Moody's Corporation، Moody's Analytics, Inc.، MIS, Inc.، Moody's Investors Service, Inc. والتصنيفات الائتمانية الصادرة عن Moody's Investors Service, Inc.، أو الأوراق المالية الدائنة أو شبه الدائنة، والمنشورات الصادرة عن Moody's التي قد تشمل التقديرات الحالية لمؤسسة Moody's فيما يتعلق بمخاطر الائتمان النسبية في المستقبل والتي تواجه الكيانات، أو الالتزامات الائتمانية، أو الأوراق المالية الدائنة أو شبه الدائنة، والمنشورات الصادرة عن Moody's التي قد تشمل التقديرات الحالية لمؤسسة Moody's فيما يتعلق بمخاطر الائتمان النسبية في المستقبل والتي تواجه الكيانات، أو الالتزامات الائتمانية، أو الأوراق المالية الدائنة أو شبه الدائنة. تعرف Moody's المخاطر الائتمانية بأنها المخاطر المتعلقة باحتمالية عدم قيام إحدى الكيانات بتلبية التزاماتها التعاقدية المالية وقت استحقاقها وأية خسارة مالية مقدرة في حالة عجزها عن السداد. لا تعالج التصنيفات الائتمانية أية مخاطر أخرى، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: مخاطر السيولة أو مخاطر القيمة السوقية أو تقلبات الأسعار. وإن التصنيفات الائتمانية وتقديرات Moody's الموجودة في المنشورات الصادرة عنها لا تمثل بيانات تتعلق بالوقائع الحالية أو التاريخية. قد تتضمن منشورات Moody's كذلك تقديرات كمية قائمة على النماذج المتعلقة بالمخاطر الائتمانية والتقديرات أو التعليقات المرتبطة بها والتي نشرتها Moody's Analytics, Inc.، وإن التصنيفات الائتمانية ومنشورات Moody's لا تمثل أو تقدم مشورة استثمارية أو مالية، كما أن التصنيفات الائتمانية ومنشورات Moody's لا تمثل توصيات ولا تقدم توصيات لشراء، أو بيع أو الاحتفاظ بأوراق مالية معينة. لا تقوم التصنيفات الائتمانية أو منشورات Moody's بالتعليق على مدى ملاءمة استثمار ما بالنسبة لأي مستثمر معين. تقوم Moody's بإصدار تصنيفاتها الائتمانية ونشر منشوراتها استناداً إلى توقع وفهم مفاده أن كل مستثمر سوف يقوم، بالقدر المناسب من العناية، بإعداد الدراسة والتقييمات الخاصة به لكل ورقة مالية تكون قيد البحث بغرض شرائها، أو الاحتفاظ بها، أو بيعها.

التصنيفات الائتمانية لمؤسسة Moody's ومنشوراتها غير مخصصة للاستخدام من قبل المستثمرين الأفراد وقد ينطوي الأمر على قدر من المجازفة كما قد يكون من غير المناسب بالنسبة للمستثمرين الأفراد استخدام تصنيفات Moody's الائتمانية أو منشوراتها عند اتخاذ القرارات الاستثمارية. في حالة الشك، ينبغي عليك الاتصال بمستشارك المالي أو غيره من المستشارين المختصين. كافة المعلومات الواردة هنا محمية بموجب القانون، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، قانون حقوق الطبع والنشر، ولا يجوز بأي حال من الأحوال نسخ أي من تلك المعلومات أو إعادة إنتاجها، أو إرسالها مرة أخرى، أو نقلها، أو نشرها، أو إعادة توزيعها أو إعادة بيعها، أو تخزينها لاستخدامها فيما بعد لأي عرض من تلك الأغراض، وبشكل كلي أو جزئي، وبأي شكل أو أسلوب أو وسيلة على الإطلاق، من قبل أي شخص دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من Moody's.

إن التصنيفات الائتمانية والمنشورات الصادرة عن مؤسسة Moody's غير مخصصة للاستخدام من قبل أي شخص كأساس مرجعي حيث أن هذا المصطلح محدد لأغراض تنظيمية ولا يجب استخدامه بأية طريقة قد تؤدي إلى اعتباره كأساس مرجعي.

قامت مؤسسة Moody's بالحصول على كافة المعلومات الواردة هنا من مصادر تعتقد المؤسسة بأن معلوماتها تتسم بالدقة والموثوقية. نظراً لإمكانية حدوث أخطاء بشرية أو فنية علاوة على العوامل الأخرى، فإن كافة المعلومات الواردة هنا يتم تقديمها "كما هي" دون تقديم أية ضمانات من أي نوع. تتخذ Moody's كافة التدابير الضرورية بما يجعل المعلومات التي تستخدمها في تحديد التصنيف الائتماني بالجودة الكافية ومن مصادر ترى Moody's أنها تتحلى بالموثوقية، بما في ذلك، حسبما يقتضي الأمر، المصادر الخارجية المستقلة. وعلى الرغم من ذلك، لا تعتبر Moody's جهة تدقيق ولا يمكنها في كل حالة بصورة مستقلة التحقق أو التأكد من صحة المعلومات المستلمة في عملية التصنيف أو عند إعداد منشوراتها.

في حدود ما يسمح به القانون، تُخلى Moody's والمديرون، والمسؤولون، والموظفون، والوكلاء، والمندوبون، والمرخصون والموردون مسؤوليتهم القانونية تجاه أي شخص أو كيان عن أية خسائر أو تلافيات غير مباشرة، أو خاصة، أو ناتجة، أو عرضية أيًا كانت والتي تنتج عن أو تتعلق بالمعلومات الواردة هنا أو استخدام أو العجز عن استخدام أي من تلك المعلومات، حتى لو كانت Moody's أو أي من المديرون، أو المسؤولين، أو الموظفين، أو الوكلاء، أو المندوبين، أو المرخصين أو الموردين التابعين لها قد تم الإعجاز إليهم بصورة مسبقة بإمكانية حدوث مثل تلك الخسائر، أو التلافيات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: (أ) أية خسارة للأرباح الحالية أو المستقبلية أو (ب) أية خسائر أو تلافيات تنشأ عندما تكون الأداة المالية ذات الصلة لا تمثل موضوعاً لأحد التصنيفات الائتمانية المعينة التي حددتها Moody's.

في حدود ما يسمح به القانون، تُخلى Moody's والمديرون، والمسؤولون، والموظفون، والوكلاء، والمندوبون، والمرخصون والموردون مسؤوليتهم القانونية عن أية خسائر أو تلافيات مباشرة أو تعويضية يتعرض لها أي شخص أو كيان، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر نتيجة لأي إهمال (باستثناء الاحتيال، أو سوء الإدارة المعتمد أو أي نوع آخر من العواقب التي، بهدف تجنب الشكوك، لا يمكن استنقاذها بموجب القانون) من جانب، أو أي احتمال غير متوقع يقع في نطاق أو خارج نطاق سيطرة، Moody's أو أي من المديرون، أو المسؤولين، أو الموظفين، أو الوكلاء، أو المندوبين، أو المرخصين أو الموردين التابعين لها، والذي ينتج عن أو يتعلق بالمعلومات الواردة هنا أو استخدام أو العجز عن استخدام أي من تلك المعلومات.

لا توجد أية ضمانات، صريحة أو ضمنية، فيما يتعلق بمدى الدقة، أو الاستمرارية، أو الاكتمال، أو الصلاحية للعرض في السوق أو تماثلها مع أي عرض خاص يتعلق بأي من تلك التصنيفات أو التقديرات أو المعلومات الأخرى التي تقوم Moody's بتقديمها أو إعدادها بأي شكل أو أسلوب أيًا كان.

تعلم Moody's Investors Service, Inc.، وهي وكالة تصنيف ائتماني مملوكة بالكامل لمؤسسة Moody's (MCO)، بموجب هذه الوثيقة أن معظم مصدري الأوراق المالية الدائنة (بما في ذلك سندات الشركات والسندات المحلية، والسندات المالية، والسندات متوسطة الأجل والأوراق التجارية) والأسمم الممتازة التي تصنفها Moody's Investors Service, Inc. قد وافقوا قبل تحديد أي تصنيف، على السداد لوكالة Moody's Investors Service, Inc. مقابل خدمات التقييم والتصنيف التي قامت بها المؤسسة رسوماً تتراوح ما بين 1,500 دولار إلى ما يقارب 2,500,000 دولار. كما تحافظ مؤسسة Moody's و MIS على السياسات والإجراءات لتلبية متطلبات استقلالية التصنيفات وإجراءات التصنيف الخاصة بوكالة MIS. المعلومات المتعلقة بالعلاقات المحددة التي قد تتواجد بين مديري مؤسسة Moody's والكيانات المصنفة الائتماني، وبين الكيانات الحاصلة على تصنيفات من MIS والتي أعلنت لجنة مراقبة عمليات البورصة (SEC) علانية عن حصة ملكية في MCO بنسبة تزيد عن 5%، يتم نشرها سنوياً على الموقع الإلكتروني www.moodys.com تحت عنوان "علاقات المستثمرين - الحاكمة المؤسسية - سياسة ارتباط المديرون والمساهمين."

شروط خاصة بدولة أستراليا فقط: أي إصدار في دولة أستراليا من هذه الوثيقة يخضع لترخيص الخدمات المالية الأسترالية الخاص بالشركات التابعة لمؤسسة Moody's Pty Limited ABN 61 003 399 657AFSL 336969. Moody's Analytics Australia Pty Ltd ABN 94 105 136 972 AFSL 383569 (حسبما يقتضي الأمر). هذه الوثيقة مخصصة فقط لكي يتم تقديمها إلى "العلاء المجتمعين" في إطار معزى القسم رقم G761 من قانون الشركات لعام 2001. بمواصلة استخدامك لهذه الوثيقة من داخل أستراليا، تكون قد أقررت استخدامك للوثيقة كمنسوب عن، "علاء مجتمعين"، لن تقوم أنت ولا الكيان الذي تمثله بصورة مباشرة أو غير مباشرة بنشر هذه الوثيقة أو محتوياتها إلى "علاء أفراد" في إطار معزى القسم رقم G761 من قانون الشركات لعام 2001. التصنيف الائتماني لمؤسسة Moody's عبارة عن تقدير يتعلق بالجدارة الائتمانية للالتزام الدين الخاص بالمصدر، وليس بالأسمم العادية للمصدر أو أي شكل من أشكال الأوراق المالية المتاحة للمستثمرين الأفراد. قد يكون من غير المناسب بالنسبة للمستثمرين الأفراد استخدام التصنيفات الائتمانية أو المنشورات الخاصة بمؤسسة Moody's عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمارات. في حالة الشك ينبغي عليك الاتصال بمستشارك المالي أو غيره من المستشارين المختصين.

شروط خاصة بدولة اليابان فقط: تعد مؤسسة Moody's باليابان (MJKK) هيئة تصنيف ائتماني مملوكة بالكامل لمجموعة Moody's Group Japan G.K. المملوكة بالكامل لمؤسسة Moody's Overseas Holdings Inc.، وهي مؤسسة مملوكة بالكامل لمؤسسة MCO. وتعد مؤسسة Moody's SF باليابان (MSFJ) هيئة تصنيف ائتماني مملوكة بالكامل لمؤسسة MJKK. ولا تعد مؤسسة MSFJ مؤسسة تصنيف إحصائي معترف بها على الصعيد الوطني (NRSRO). وبالتالي، تعد التصنيفات الائتمانية التي تحدها MSFJ بمثابة تصنيفات ائتمانية غير معتمدة من قبل مؤسسة تصنيف إحصائي معترف بها على الصعيد الوطني. وإن التصنيفات الائتمانية التي لا تعدها مؤسسة تصنيف إحصائي معترف بها على الصعيد الوطني يتم تحديدها من قبل أحد الكيانات التي لا تدخل في نطاق مؤسسات التصنيف الإحصائي المعترف بها على الصعيد الوطني وبالتالي، لن يكون الالتزام المصنف مؤهلاً لأنواع معينة من المعاملة بموجب قوانين الولايات المتحدة الأمريكية. وتعد MJKK و MSFJ هيئات تصنيف ائتماني مسجلة في وكالة الخدمات المالية اليابانية وأرقام تسجيلها في بند مفوضي وكالة الخدمات المالية هي 2 و 3 على التوالي. تعلن مؤسسة MJKK أو MSFJ (حسبما يقتضي الأمر) بموجب هذه الوثيقة أن معظم مُصدري الأوراق المالية الدائنة (بما في ذلك سندات الشركات والسندات المحلية، والسندات المالية، والسندات متوسطة الأجل والأوراق التجارية) والأسمم الممتازة التي تصنفها MJKK و MSFJ (حسبما يقتضي الأمر) قد وافقوا، قبل تحديد أي تصنيف، على السداد لمؤسسة MJKK و MSFJ (حسبما يقتضي الأمر) مقابل خدمات التقييم والتصنيف التي قامت بها المؤسسة رسوماً تتراوح ما بين 200,000 ين ياباني إلى ما يقارب 350,000,000 ين ياباني. كما تحافظ MJKK و MSFJ على السياسات والإجراءات لتلبية المتطلبات التنظيمية اليابانية.